

وعلى راي وزيرى التخطيط والمالية والفلاحة
وعلى راي المحكمة الادارية

اصدرنا امرنا هذا بما ياتى :

الفصل 1 - احداث توسيع بالمنطقة العمومية السقوية
ببوهرتمة 2 (ابن بشير) يحدها شريط اخضر بنسخة
الخريطة بمقياس 1\50.000 المصاحبة لهذا الامر

الفصل 2 - وزيراً التخطيط والمالية والفلاحة مكلفان

كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد
الرسمي للجمهورية التونسية

تونس في 1 افريل 1982

عن رئيس الجمهورية التونسية
وبتفويض منه
الوزير الاول
محمد مزالي

وزارة الصحة العمومية

عليها بمطلب الموافقة المسبقة وبدون اعتبار لكل
المصاريف الاخرى

يتحتّم على المضمون الاجتماعي دفع مساهمة تمثل
15 بالمائة من مبلغ المصاريف المذكورة سابقا غير ان
الاشخاص المصابين بامراض مزمنة في مادة داء المفاصل
وامراض الحلق والانف والاذنين والحساسية والمرضى
الذين تقتضي حالتهم تنشيطا وظيفيا بمركز طبي
يتمتعون بارجاع او تحمل جل المصاريف من طرف
مؤسسات التأمين

يمكن ارجاع او تحمل مصاريف النقل على ضوء
وثائق مثبتة لذلك وفي الحدود المبينة بالنصوص
القانونية والتنظيمية لكل مؤسسة تأمين

الفصل 6 - يرخّص لصناديق ومؤسسات الحيطة
الاجتماعية القيام بكل المراقبات الطبية اللازمة من
طرف اطباء المراقبين التابعين لها في نطاق احترام
مجلة الواجبات الطبية وخاصة السر الطبي

الفصل 7 - تمتد صلاحية الموافقة المسبقة لتحمل
المصاريف لمدة 90 يوم من تاريخ اعلام المنتفع بذلك
وببدء مفعولها يوم تسلم الصندوق او المؤسسة المؤمنة
تنبيها حول قبول المريض بمركز معدني

تونس في اول افريل 1982

وزير التخطيط والمالية

منصور معلى

وزير الصحة العمومية

رشيد صفر

وزير الشؤون الاجتماعية

محمد الناصر

اطلع عليه

الوزير الاول

محمد مزالي

التداوي بالمحطات المعدنية

قرار

من وزراء التخطيط والمالية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية
مؤرخ في 1 افريل 1982 يتعلق بضبط شروط وتحمل المصاريف
المنجزة عن التداوي بالمحطات المعدنية

ان وزراء التخطيط والمالية والصحة العمومية
والشؤون الاجتماعية :

بعد اطلاعهم على القانون عدد 2 لسنة 1969 المؤرخ في 20 جانفي
1969 والمتعلق بالتنظيم الصحي

وعلى القانون عدد 58 لسنة 1975 المؤرخ في 14 جوان 1975
المتعلق باحداث ديوان المياه المعدنية

وعلى الامر عدد 811 لسنة 1980 المؤرخ في 24 جوان 1980
والمتعلق بضبط قواعد سير مراكز المياه المعدنية التابعة لديوان المياه
المعدنية وخاصة الفصل 6 منه

قررنا ما ياتي :

الفصل 1 - يخضع ارجاع او تحمل المصاريف
المنجزة عن الخدمات المعدنية بمركز معدني مصادق
عليه من طرف وزير الصحة العمومية الى الموافقة
المسبقة لؤسسة الحيطة الاجتماعية او التأمين المنخرط
بها المنتفع مهما كان نظام التغطية الاجتماعية

الفصل 2 - يحرر مطلب الموافقة المسبقة على
مطبوعة خاصة تضعها مؤسسات التأمين في ذمة
المنخرطين وتسلم الى الصندوق او المؤسسة المعنية
بالامر قبل بداية العلاجات المقررة بشهر على الاقل

الفصل 3 - يصحب مطلب الموافقة المسبقة بشهادة
طبية وصفية تسلم من طرف الطبيب المباشر والمطالب
بذكر نوع المرض ، ومركز العلاج ونوع العلاجات
المعدنية والمدة المقترحة

الفصل 4 - يرخّص لصناديق ومؤسسات التأمين
او الحيطة الاجتماعية ابرام عقود مع ديوان المياه
المعدنية تضبط الترتيب المدققة لارجاع او تحمل
المصاريف المنجزة عن العلاجات والاقامة

الفصل 5 - تتعلق المصاريف التي يمكن ارجاعها
او تحملها الى حد 85 بالمائة من مبلغها بالمراقبة الطبية
اثناء العلاج والاقامة بالمركز المعدني كما هو منصوص